

جدل اقتصادي



د. بارق محمد رضا شُبْرٍ*: كورونا والنفط والعراق – قراءة في بحث الزميل د. علي مرزا

تتسم ابحاث الزميل د. علي مرزا بالدقة العالية في استعمال المفاهيم الاقتصادية العلمية وفي تنظيم وتحليل البيانات والارقام الاقتصادية والتأكد من مصادرها الاولية. وتكتسب دقة البيانات وصدقيتها اهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي نحو الوصول الى استنتاجات منطقية ورصينة تمثل الاساس العلمي المتين لصياغة سياسات اقتصادية واجتماعية ناجعة وهادفة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة بشكل عام. وبشكل خاص قدم لنا الزميل د. مرزا مع اصدار كتابه الموسوم "الاقتصاد العراقي – الازمات والتنمية" الصادر من الدار العربية للعلوم في عام 2018 نموذجاً منهجياً شاملاً لدراسة الاقتصاد العراقي من جوانبه وتجلياته المختلفة، حيث عالج فيه كماً هائلاً وغير مسبوق من البيانات الاقتصادية والتي وفرت له الاساس المادي لتشخيص وتحليل القضايا الاساسية والمشاكل المحورية التي ترافق الاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

جدل اقتصادي

وينسحب هذا النهج على بحثه الاخير المعنون " [تأثير وباء كورونا في سوق النفط العالمية والتبعات المتوقعة على الدول المنتجة في المنطقة العربية](#)" المنشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين في 20 آب 2020. يغطي البحث بجانب المقدمة خمسة محاور وهي:

- الآثار الاقتصادية العالمية
- الوضع النفطي العالمي في ظل الوباء
- الآثار المتوقعة على الدول النفطية/العربية
- تبعات نفطية عالمية وجيوسياسية
- ملخص واستنتاجات

ولدعم التحليل يتضمن البحث ستة اشكال وجداول غنية بالبيانات الدقيقة من مصادر موثوقة فضلاً عن ارقام تقديرية مستنبطة من التحليل الكمي الذي قام به على شكل اسقاطات مهنية رصينة ومثيرة للاهتمام. على سبيل المثال، بيانات موثقة حول اصول الصناديق السيادية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز في عام 2019. كما يستحق الاهتمام تقديراته لقيمة الاستيرادات الاجمالية (سلع وخدمات سيف) في عام 2019 بحدود 71 مليار دولار امريكي وعلى اساس البيانات الفعلية المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي عن الربع الاول والثاني والثالث. وبعد تأكدي من صحة المصدر وصحة التقدير يتضح ان هذا المستوى عال جدا ويمثل أكثر بقليل من 30% من الناتج المحلي الاجمالي وفق تقديرات البنك الدولي لعام 2019. ومن جانب اخر، فهو يمثل ارتفاعاً بنسبة 25% عن قيمة الاستيرادات الاجمالية في عام 2018 والبالغة حوالي 57 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي وبنسبة 55% عن قيمة الاستيرادات (سيف CIF) في نفس السنة والمعلنة من قبل البنك المركزي على موقعه الاحصائي بواقع 45.7 مليار دولار. الا ان

جدل اقتصادي

[النشرة الاحصائية السنوية لعام 2018 \(جدول 49\)](#) الصادرة عن نفس البنك تذكر بأن قيمة الاستيرادات في هذه السنة بلغت 56.9 مليار دولار وبفرق يبلغ أكثر من 11 مليار دولار عن الرقم المعلن على الموقع الاحصائي لنفس البنك من دون الاشارة الى كون هذا الرقم يشمل استيرادات اقليم كردستان ام لا. وهذا يثير التساؤل عن سبب تناقض البيانات المنشورة من مؤسسة اقتصادية ينظر اليها بأنها الأكثر تطوراً في العراق ويؤكد لنا ضرورة التحقق من دقة البيانات المنشورة من الجهات الرسمية وتلك التي يصرح بها السياسيون والخبراء الاستراتيجيين" في الاعلام يومياً من دون ذكر المصدر.

يهدف بحث الزميل علي مرزا الى توضيح العلاقة العضوية بين الازمات الدولية منذ عام 2008 والطلب على النفط والتذبذبات المتكررة في اسعار النفط الخام ونتائجها على عائدات الدول العربية النفطية بما فيها العراق ومديات تأثيرها المختلفة على مستوى الانفاق الاجتماعي وما يسميه "بالعقد الاجتماعي" في الدول الريعية من خلال تحليل دور الصناديق السيادية للدول النفطية العربية والتي بلغت ارصدها حوالي 3 ترليون دولار ودرجة التنوع الاقتصادي في هذه الدول في احتواء الصدمات الخارجية. وبالرغم من عدم الخوض في اشكال ومضامين العقد الاجتماعي وفيما إذا كان المقصود بها دساتير هذه الدول المكتوبة وغير المكتوبة، فلقد نجح الى حد كبير في استنباط مؤشرات كمية لقياس قدرة اقتصاد هذه الدول على التكيف مع ازمة كورونا الحالية ومع ازمة انهيار العائدات النفطية وقدرتها على الحفاظ على "العقد الاجتماعي" وعلى اساس بيانات ارصدة الصناديق السيادية واحتياطيات العملة الاجنبية لدى البنوك المركزية لتمويل عجوزات الموازنات العامة وتمويل الاستيرادات.

دور الصناديق السيادية

جدل اقتصادي

من المعروف ان معظم الدول النفطية اسست صناديق سيادية ومنها دولة الامارات قبل أكثر من 40 عاما لإدارة واستثمار فوائض الربح النفطي، الا العراق فهو لا يملك لحد هذا اليوم صندوقاً سيادياً بالرغم من المقترحات الكثيرة التي قدمها خبراء شبكة الاقتصاديين العراقيين والدكتور مظهر محمد صالح قبل سنوات طويلة. ويبدو ان الباحث يفترض ان صندوق تنمية العراق لدى البنك الفيدرالي الامريكي الذي تم تأسيسه بعد عام 2003 لتدخل اليه عائدات العراق من تصدير النفط ومن ثم تخصم منه تعويضات حرب الكويت وبعد ذلك يسمح للحكومة العراقية السحب منه لتمويل الموازنة العامة يمثل صندوق سيادي أو شيء قريب من ذلك.

في الجدول رقم 5 يقدم لنا الباحث ارسدة صناديق 8 دول عربية نفطية وهي دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر وليبيا وعمان والجزائر والعراق والقيمة الاجمالية لأرسدة هذه الدول بحوالي 3 ترليون دولار في عام 2019. تصدر دولة الامارات القائمة برصيد مقداره حوالي 1300 مليار دولار يكفي لتمويل استيراداتها بمستوى عام 2019 لفترة 302 شهر، اي لفترة 25 عاماً. اما العراق فاحتل المرتبة الاخيرة بواقع واحد مليار دولار لا تكفي لتمويل استيرادات البلد لأكثر من اربعة ايام بالمقارنة مع رصيد ليبيا الذي يكفي لتمويل أكثر من سنتين ونصف.

دور احتياطي العملة الاجنبية

في الجدول رقم 6 تم عرض احتياطيات البنوك المركزية من العملات الاجنبية لنفس الدول السابقة في عام 2019 والتي بلغ مجموع اصولها 919 مليار دولار. تصدر المملكة العربية السعودية القائمة بمبلغ 502 مليار دولار والذي يكفي لتمويل استيرادات السلع والخدمات لمدة 29 شهراً. وبالمقابل تبوأ دولة عمان ذيل القائمة باحتياطي مقداره 16

جدل اقتصادي

مليار دولار يكفي لتمويل استيراداتها لمدة 4 أشهر. أما العراق فيحتل المرتبة الرابعة بعد السعودية والامارات وليبيا باحتياطي من العملة الاجنبية لدى البنك المركزي في بداية عام 2019 بحوالي 67 مليار دولار يكفي لتمويل استيرادات البلد من السلع والخدمات لمدة 11 شهراً. وتجدر الاشارة الى ان احتياطي البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية انخفض بشكل ملحوظ خلال النصف الاول من هذه السنة، وبحسب [توقعات البنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس](#) سوف يستمر في الانخفاض حتى نهاية هذا العام الى حوالي 33 مليار دولار.

واقع ومستقبل أسواق النفط الدولية

وكما هو معروف للمحلل الاقتصادي فإن مستوى نشاط الاقتصاد الدولي المتغير دوماً يحدد مستوى الطلب على مصادر الطاقة بشكل عام وعلى الطلب على النفط الخام بشكل خاص. ويشير الباحث بحق الى ان بؤادر انكماش في الاقتصاد الدولي بدأت بالظهور قبل تفشي جائحة كورونا من دون الولوج في تفسيرها من قبيل دور الحروب التجارية التي بدأ الرئيس الامريكى ترامب بشنها على الصين وعلى الاتحاد الاوربي ودول اخرى تحت شعار "امريكا اولاً". ثم جاءت ازمة كورونا لتحول هذا الانكماش الى كساد عالمي فاق مستويات الازمة المالية والاقتصادية لسنة 2008-2010 والتي فجرها القطاع المصرفي الامريكى. وهنا يتعمق الباحث في تحليل اسباب هذه الازمة كونها نتيجة للتوسع في منح الائتمان بسبب نقص الطلب الفعال الذي نتج عن انخفاض نمو اجور العاملين مقارنة مع نمو الربح والارباح خلال العقد والنصف السابقة لعام 2008.

ثمة عوامل اخرى اثرت على انخفاض الطلب على النفط الخام يشير اليها الباحث واهمها المنافسة التي واجهها النفط من قبل الطاقة المتجددة. وللأسف لم يحدد بالأرقام مدى تأثير

جدل اقتصادي

هذه المنافسة على الطلب على النفط الخام. ولكن وبحسب متابعتي لتطور الطلب على النفط الخام فإن الاتجاه العام للطلب Trend استمر بالصعود وبالرغم من التذبذبات السنوية ليصل الى حوالي 100 مليون برميل/يوم في بداية عام 2020 بالمقارنة مع 85 مليون برميل/يوم في عام 2006. ومن ذلك يمكن فهم ما ذهب اليه الباحث من ان منافسة الطاقة المتجددة لم تؤثر على المستويات المطلقة لحجم الطلب وانما فقط على وتيرة نموه في الماضي. وبمعنى آخر يمكن القول بان الطلب في حالة غياب الطاقة المتجددة كان يمكن ان يرتفع الى حوالي 122 مليون برميل/يوم بتقديري الشخصي اي بما يعادل حصة الطاقة المتجددة في اجمالي استهلاك الطاقة العالمي. ومن جانب اخر اشار الباحث الى ان نفط اوبك التقليدي يواجه ايضا منافسة شديدة من النفط المحصور (الصخري) والذي ارتفع انتاجه بمعدلات عالية في الولايات المتحدة وكندا. وهذا يثير التساؤل عن مدى صحة توقعات نظرية قمة/ذروة الانتاج Peak oil production. بالمقابل يتبنى الباحث نظرية قمة الطلب على النفط الخام Peak oil demand كنتيجة لازمة كورونا مع احتمال "النضوب الاقتصادي" بأسرع من "النضوب المادي" للنفط خلال العقود الخمسة القادمة.

وفي تحليله لجانب العرض من النفط الخام وسوائل الغاز يشير الباحث الى انه خلال الفترة شباط - نيسان من العام الحالي بقي في مستوى 100 مليون برميل/يوم ولم يستجب الى الانخفاض الحاد في الطلب نتيجة إجراءات مكافحة وباء كورونا Shat down. وهنا يثير الباحث، وبشكل غير مباشر، مدى صحة نظرية العوامل الاساسية The Fundamentals للسوق الواسعة الانتشار بين المحللين الاقتصاديين والنفطيين والتي تراهن على آلية السوق في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض وتحدد سعر السوق للسلعة المعنية. ان هذه النظرية تتجاهل ان هذه الآلية والمسماة باليد الخفية (ادم سميث) تم

جدل اقتصادي

تطويرها نظريا من قبل المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد في سياقات تاريخية معينة قبل اكتشاف النفط وتعاملت نظريات الاقتصاد الجزئي مع السلع الزراعية والصناعية القابلة للإنتاج المستمر من دون نزوب على عكس النفط الذي من غير الصحيح ان ينظر اليه كسلعة مثل بقية السلع وانما يجب النظر اليه كمورد (رأسمال) طبيعي احتاجت الطبيعة لتكوينه ملايين السنين وبعد استهلاكه لا يمكن تجديده بأي حال من الاحوال وانما ينبغي البحث عن بديل له Substitute وينبغي ايضا اعتماد كلفة انتاج البديل كمعيار لتحديد سعره.

ويشير الباحث الى أن هبوط سعر خام برنت من 55 دولار في شباط الى 23 دولار في نيسان 2020 ظهر واضحا لدول اوبك + بأن اقتصاداتها مهددة نتيجة الانهيار في اسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط وامتد هذا الامر لمعظم منتجي النفط في العالم، ولا سيما في الولايات المتحدة مما قاد الى ضغط عالمي لتنظيم/تخفيض الانتاج. ومن هنا يتضح بأنه لا بد من التدخل في آلية السوق لتحقيق التوازن من خلال تخفيض الانتاج، وهذا ما حصل فعلا وبعد خلافات حادة بين حكومات الدول المنتجة في مجموعة اوبك+ من جانب وبين هذه المجموعة ودول اخرى منتجة مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج من جانب اخر. ويستنتج بأن اتفاق اوبك+ في 9 نيسان لتخفيض الانتاج جاء بعد ضغوط من الولايات المتحدة الامريكية ولعب رئيس هيئة سكك حديد تكساس الامريكية المسؤولة عن تنظيم صناعة النفط والغاز في الولايات المتحدة الامريكية دورا محوريا في دعم جهود اوبك+ للتوصل الى هذا الاتفاق. وبحسب تحليل الباحث فإن هذا يشير الى إدراك اهم الدول والمناطق المنتجة في العالم بأن استثماراتها في الصناعة النفطية قد تصاب بنكسة تأثر عليها في المدى البعيد بشكل ملموس. وبعد تفعيل الاتفاق في أيار/مايو ارتفع سعر خام برنت من 23 دولار/برميل في نيسان الى 40 دولار في حزيران.

جدل اقتصادي

الآثار المتوقعة على الدول النفطية العربية بما في ذلك العراق

في الشكل رقم (1) يظهر تطور اسعار سلة اوبك وتذبذبها الحاد خلال الفترة 2003 - 2020، حيث ارتفع السعر الى مستوى قياسي بلغ 131 دولار/برميل في منتصف عام 2008 من جانب وانخفض الى أدنى مستوى في ربيع عام 2020 بواقع 18 دولار للبرميل. والاهم من ذلك يعزز هذا البيان مقولتي السابقة بأن العراق ومنذ عام 2003 واجه ثلاث صدمات خارجية ولم يتعظ صاحب القرار الاقتصادي والنفطي من الدروس السابقة ويأخذ الاحتياطات اللازمة لامتناس الصدمة الحالية.

وعلى اساس ارقام الايرادات النفطية الفعلية في النصف الاول من عام 2020 واسقاط النصف الثاني يتوقع الباحث ان تتخفف عائدات تصدير النفط لدول الخليج العربي بما في ذلك العراق من 477 فعلي في عام 2019 الى 314 مليار دولار فعلي/ تقديري في 2020 (شكل رقم 3) أي بحوالي 34%. اما عائدات العراق في عام 2020 فلقد سجلت فعليا ما قيمته 20.6 مليار دولار في النصف الاول ومن المتوقع ان تبلغ 21.2 مليار دولار في النصف الثاني. وبذلك فإن مجموع السنة سوف يبلغ 41.8 مليار دولار بالمقارنة مع 78.6 مليار دولار في عام 2019، وبذلك سوف تكون نسبة الانخفاض بحدود 47% أعلى من معدل بقية الدول الخليجية. وعلى اساس سعر صرف 1182 دينار للدولار الواحد والمعتمد في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2020 فسوف تبلغ الايرادات النفطية المتوقع من الباحث حوالي 50 ترليون دينار في حين يتوقع مشروع الموازنة إيرادات نفطية بقيمة 58.2 ترليون دينار.

التغيرات الجيوسياسية/الاقتصادية وتأثيرها على الشرق الاوسط

جدل اقتصادي

وكما يشير الباحث حصلت بالفعل خلال العقود الثلاثة الماضية تغيرات جيوسياسية جذرية بعد انتهاء الحرب الباردة بين القطبين التقليديين في نهاية ثمانينيات القرن الماضي وبروز القطب الواحد المتمثل في الهيمنة الامريكية على الاقتصاد الدولي وفرض العولمة النيوليبرالية. الا أن ظهور اقطاب جيوسياسية/اقتصادية صاعدة ولا سيما الصين وبعد حين الهند وتفاعلهما مع نظام العولمة مما أصبح يهدد قيادة الولايات المتحدة للاقتصاد العالمي. ومن الواضح ان هذه التطورات ولدت ردود افعال على شكل تيارات قومية شعبية جديدة في الولايات المتحدة مع صعود ترامب الى دفة الحكم وظهور تيار البركست في بريطانيا العظمى ونجاح جونسون في الخروج من الاتحاد الاوربي والتي اصبحت تقوض عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية التي اسست لها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية والتي تسمى بالتفاهات والاتفاقيات الدولية المتعددة الاطراف

Multilateralism

وبناءً على آراء بعض الباحثين يعتقد الزميل مرزا بأن السنوات الاخيرة بينت تراجع الاهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة العربية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وتقدمها بالنسبة لدول اخرى، بما يؤثر في تغيير علاقات هذه المنطقة مع مناطق العالم المختلفة والاثار الاقتصادية والجيوسياسية التي تترتب عليها على المدى الطويل واهمها توقعه باحتمال "النضوب الاقتصادي" بأسرع من "النضوب المادي" خلال العقود الخمسة القادمة. وبذلك يقدم لنا الباحث القدير مادة دسمة لاستمرار النقاش حول مستقبل الاقتصاد العراقي وامكانية انقاذه من الفخ الريعي في المدى المنظور.

(* خبير اقتصادي دولي والمنسق العام لشبكة الاقتصاديين العراقيين

جدل اقتصادي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/>